الفصل الثامن

أمريكا
والديمقراطية فى مصر

obeikan.com

obeikan.com

هناك سؤال أساسى كثيرا ما يطرح فى الأوساط السياسية المصرية: هل تُعنى أمريكا بنشر الديمقراطية فى مصر؟ إجابة هذا السؤال تهم من يريد أن تلعب واشنطن دورا فى الإصلاح الديمقراطى. وتهم كذلك من لا يريد أن تلعب أمريكا مثل هذا الدور. قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نسترجع ما خلص إليه مايكل ماكفول ـ فى تحليله الكلى السابق تناوله ـ حول الدور الأمريكى فى نشر الديمقراطية فى العالم. خلاصة رأيه يمكن وضعها فى عدد من النقاط الأساسية:

١ـ المصالح العليا الأمريكية ـ كما تراها الإدارة الحاكمة ـ ديمقراطية أو جمهورية ـ تسبق أى التزام بنشر الديمقراطية فى أى بقعة من العالم.

٢ـ الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا تمانع من التعاون أو التواصل مع أنظمة قمعية طالما أن ذلك يحقق المصالح العليا لبلادها.

٣ـ هناك تزايد حاليا فى جرعة الخطاب والإنفاق الأمريكى على برامج نشر الديمقراطية فى العالم عموما، وفى الشرق الأوسط خصوصا، ولكن الواضح أن التصور الأمريكى لدعم الديمقراطية ذات طبيعة انتقائية، يفتقر إلى حد بعيد إلى الرؤية الإستراتيجية الشاملة، بحيث تحول إلى مجرد أموال تنفق على أنشطة، دون وجود خط إستراتيجى يجمعها.

من هنا فإن هذه الاعتبارات تحكم ـ إلى حد بعيد ـ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العديد من دول الشرق الأوسط، ومن بينها مصر. ولا تتعدى الرؤية الأمريكية للتغيير الديمقراطى فى مصر ـ رغم ما قد يبدو أحيانا من تباين فى المواقف بين المؤسسات الأمريكية ذاتها ـ استخدام إستراتيجيات الأيدى الناعمة لحث النظام على تطوير شروط الممارسة السياسية، على نحو يعطى طابعا تعدديا للعملية السياسية، وفى الوقت ذاته يغل يد النظام عن اللجوء إلى إجراءات «قمعية» ـ ظاهرة ـ فى التعامل مع

قوى المعارضة. هذا على المدى القصير، أما فيما يخص الموقف من التغيير الشامل فى النظام على المدى البعيد. الظاهر أن «المصلحة الأمريكية» ـ أولا ـ تليها «العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية» ثانيا، ثم الدور الإقليمى لمصر ثالثا سوف تحكم الموقف الأمريكى من أى قيادة سياسية جديدة لمصر، والتى ستحرص واشنطن على أن يكون انتقال السلطة إليها ـ هادئا ـ من ناحية، ومن خلال انتخابات تعددية وحرة «وفق للمعايير المتداولة فى المنطقة العربية للانتخابات التعددية والحرة» من ناحية أخرى.

وكشفت ردود أفعال الإدارة الأمريكية طيلة عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م أن سقف توقعاتها للتحول الديمقراطى فى مصر شديد الانخفاض، وهى على استعداد أن تبارك تحولات تراها «كبرى» فى حين أن اللاعبين الأساسيين فى ملعب السياسة المصرية يرونها «صغرى». وأسهم تفاقم العنف على نطاق واسع فى العراق، والتيقن من ضعف المعارضة العلمانية إلى اعتقاد صانع القرار الأمريكى من أن البديل الأساسى المطروح إذا حدث تحول سياسى شامل هو «الإسلام السياسى». وما انتهت إليه الانتخابات الفلسطينية جعل سقف التوقعات الأمريكية للديمقراطية فى مصر أكثر «انخفاضا»؛ رغبة فى اتقاء صعود الإسلام السياسى. وجاء الموقف المصرى الرسمى، اتساقا مع غالبية الموقف العربى الحكومى، فى الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، والذى لم يؤيد حزب الله، بل وجه انتقادات لاذعة إليه، لعودة واشنطن للتفكير فى الدور الذى تلعبه الأنظمة الصديقة فى العالم العربى لخدمة المصالح الأمريكية فى مواجهة البديل الإسلامى الذى تراه فى موقف من يود تحطيم إسرائيل، ويهلل للقنبلة النووية الإيرانية المقبلة، ويقف وراء أعمال العنف الدموى فى العراق...إلخ. إذن نحن نتعامل مع سقف توقعات أمريكية وأوروبية «منخفضة» للتحول الديمقراطى فى المنطقة العربية عامة، ومصر خاصة، حيث يغلب ـ كالعادة ـ فى التعامل مع المنطقة العربية المكون «الواقعى» على المكون «الليبرالى» فى السياسة الخارجية الأمريكية على النحو الذى أسهب فى شرحه مايكل ماكفول. وباتت الولايات المتحدة تنشد استقرار هذه البقعة من العالم، تاركة جانبا مشروع «الفوضى الخلاقة» الذى طرحته فى البداية كوندوليزا رايس ـ وزيرة الخارجية الأمريكية ـ بوصفه مدخلا للتغيير.

أطروحات «الإستراتيجية الخشنة»

فى دراسة مهمة بعنوان «تقييم الإصلاح المصرى ــ Evaluating Egyptian Reform» تناولت «ميشيل دن ــ Michele Dunn» التحولات الأخيرة فى مصر من منظور نقدى. تعمل ميشيل دن حاليا فى مؤسسة كارنيجى، وسبق لها العمل فى السلك الدبلوماسى فى السفارة الأمريكية فى القاهرة، وكانت تعمل إلى وقت قريب عن كثب مع كوندوليزا رايس. ويتردد أنها لعبت دورا فى دفع الإدارة الأمريكية للتدخل فى قضية د.سعد الدين إبراهيم. تذهب ميشيل دن إلى أن التحولات السياسية التى شهدها عاما ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م كانت غير مسبوقة لعقود طويلة فى التاريخ المصرى على مستويات مختلفة. لكن هذه التحولات لا تعدو سوى أن تكون «تجميلية» لبقاء النظام الراهن، ولم ترس دعائم على طريق التحول الديمقراطى، وهو الأمر الذى يضع الولايات المتحدة وأوروبا أمام خيارين لا ثالث لهما: إما دفع الحكومة المصرية على طريق الإصلاح الديمقراطى من أجل تغيير حقيقى، أو دعم النظام فى تجاهل، أو على أحسن تقدير الاستجابة المحدودة للدعاوى الإصلاحية. وترى أن البديل الثانى ــ مع مرور الوقت ــ قد يؤدى إلى هزيمة المعارضة السياسية، ويأسها، وترسيخ دعائم حكم غير ديمقراطى، وهو ما يعنى تمديد حالة الركود السياسى. وذهبت إلى أن الترحيب المبدئى من جانب الإدارة الأمريكية بمبادرة تعديل المادة (٧٦) التى سمحت بإجراء انتخابات رئاسية تعددية لم يخدم قضية التحول الديمقراطى؛ نظرا لأن النتيجة النهائية لهذا التحول السياسى لم تؤد سوى إلى انتخابات تعددية شكلا دون أى مضمون تنافسى.

وتصل ميشيل دن فى دراستها إلى القول بأن التحول الديمقراطى يتوقف على اتخاذ مبادرات فعلية لتطوير الحياة السياسية مثل: رفع القيود القانونية المفروضة على حركة الفاعلين السياسيين، تفعيل منظمات المجتمع المدنى، إلغاء القوانين المقيدة ومنها حالة الطوارئ، تمكين البرلمان من ممارسة مهامه التشريعية والرقابية، التأكيد على حياد أجهزة الأمن على نحو يؤدى إلى حماية الدولة ذاتها من مخاطر عديدة أهمها الإرهاب أكثر من حماية النظام من المعارضين، ولاسيما إن كانوا ينتهجون الوسائل السلمية فى التعبير عن قناعاتهم.

وتدعو ميشيل دن الإدارة الأمريكية إلى استخدام بعض المساعدات الاقتصادية والتجارية الأمريكية المقدمة لمصر لتسريع وتيرة التحول الديمقراطى، وترى أن مجرد الإعلان عن ذلك يعطى فى حد ذاته «قوة دفع» ـ غير مباشرة ـ للمعارضة السياسية، للاستمرار فى نشاطها.

إستراتيجية بوش «أكثر نعومة»

إستراتيجية الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى فى مصر «أكثر نعومة» مما تطرحه ميشيل دن. إدارة بوش لا تبغى ـ كما يبدو ـ سوى تحسين شروط الحياة السياسية فى اتجاه التعددية شكلا. ورغم أن هناك أصواتا زاعقة فى الكونجرس تود أن تتحول هذه الإستراتيجية الناعمة إلى إستراتيجية خشنة، وأن هناك مسئولين مثل ديك تشينى ـ نائب الرئيس الأمريكى ـ ينتقدون بشدة المستوى الراهن للتحول الديمقراطى فى مصر، كل ذلك لم يحرك الإدارة الأمريكية فى اتجاه دفع النظام على طريق التغيير الديمقراطى بشكل متسارع، والسبب يعود إلى اعتبارات معقدة تتصل بالمكون الواقعى فى السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط. وهو ما يجعلها دائما أسيرة علاقة الحب والكراهية مع «الأنظمة العربية الصديقة».

من المعروف أن الرئيس بوش من الرؤساء الأمريكيين الذين جعلوا من نشر الديمقراطية قضية «أمن قومى» للولايات المتحدة. ألقى بوش خطابا حماسيا بمناسبة مرور عشرين عاما على إنشاء الوقفية الوطنية للديمقراطية NED فى نوفمبر ٢٠٠٣م عن ضرورة الإصلاح والديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط. وخصص جزءا كبيرا من خطابه فى مطلع ولايته الثانية، وكذلك خطاب حال الاتحاد أمام الكونجرس فى عام ٢٠٠٥م للحديث عن أهمية نشر الديمقراطية. وقال صراحة: «إن الحرية فى الولايات المتحدة تعتمد على الحرية فى العديد من بقاع العالم». وخص فى خطابه كلا من السعودية ومصر برغبته فى المضى قدما على طريق الديمقراطية.

هناك تقرير مهم صدر عن مجلس العلاقات الخارجية فى عام ٢٠٠٥ بعنوان «دعم الديمقراطية العربية: لماذا؟ وكيف؟ ـ In Support of Arab Democracy: Why and How

رأست الفريق الذى أعد التقرير مادلين أولبرايت ـ وزيرة الخارجية الأمريكية فى إدارة الرئيس بيل كلينتون.

إذا نظرنا إلى فريق البحث نجد أن من بينهم من عمل فى ظل إدارة الرئيس بوش مثل: «ميشيل دن ـ Michele Dunne»، و كذلك «لارى دايموند ـ Larry Diamond» ـ الزميل بمعهد هوفر بجامعة إستانفورد، وله مؤلفاته فى الديمقراطية، وسبق أن استعانت به إدارة بوش لوضع إستراتيجيات لبناء نظام ديمقراطى فى العراق. هذا التقرير لم يخف أن التغيير الديمقراطى قد يحمل نتائج عكسية فى المنطقة العربية، حتى لو كان ذلك على المدى القصير. لكنه عاد وأكد أن استمرار «الوضع الراهن الاستبدادى» قد يحمل مخاطر ـ على المدى الطويل ـ بالنسبة للولايات المتحدة. فمن ضمن ما ورد فى التقرير الخوف من أن يؤدى التغيير السياسى ـ أولا ـ إلى عدم استقرار؛ نتيجة تفشى النزاعات العرقية، وصعود التيارات الإسلامية التى تقف موقف المعارضة من السياسة الأمريكية. وتخشى واشنطن ـ ثانيا ـ أن يقود التغيير السياسى إلى تنحية القادة العرب الذين يشاركون الولايات المتحدة حربها الكونية ضد الإرهاب، وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الاستقرار الإقليمى وعملية السلام. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تخاف من أن تؤدى الضغوط على الحكام العرب للاتجاه نحو الإصلاح السياسى إلى لجوء هؤلاء الحكام إلى تكوين موقف معارض للسياسة الأمريكية، على نطاق أوسع فى المنطقة، ولاسيما أن هناك رصيدا من الكراهية لدى الجماهير تجاه السياسة الأمريكية التى ينظرون إليها بوصفها سياسة معادية للعرب والمسلمين، وهناك العديد من المشاهدات التى تؤكد هذه الوجهة من النظر من أفغانستان إلى فلسطين مرورا بالعراق. هذه التحولات ـ فى رأى بعض الدوائر الأمريكية ـ قد تسهم فى إيقاظ تنظيم القاعدة، وخلاياه العديدة، وتمنحه «تربة خصبة» للنمو والانتشار.

التوافق الإستراتيجى

هذه الاعتبارات، وغيرها، تجعل الموقف الأمريكى تجاه نشر الديمقراطية فى مصر

يتسم بعدم الاتساق، ويغلب عليه الرغبة فى «تطوير النظام القائم»، وليس تغييره على نحو درامى. ورغم الارتباط بين قضيتى الإرهاب والديمقراطية فى الموقف الأمريكى ـ منذ أحداث ١١ سبتمبر ـ فإن الموقف من الإرهاب يأتى أولا، قبل نشر الديمقراطية. فى قمة بوش ــ مبارك فى ولاية تكساس فى إبريل ٢٠٠٤م تحدث بوش ـ بوضوح ــ مع نظيره المصرى عن أهمية تعميق الديمقراطية، ومساندة الولايات المتحدة للتحول الديمقراطى فى مصر. ورغم ذلك، فإن واشنطن تضع فى اعتبارها حسابات معقدة فيما يتعلق بنشر الديمقراطية فى مصر. فى البيان الإعلامى الصادر عن البيت الأبيض عشية زيارة الرئيس مبارك لولاية تكساس للاجتماع بالرئيس الأمريكى جاء التركيز على «الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب» قبل الحديث عن أهمية نشر «الحرية والرخاء فى منطقة الشرق الأوسط». وفى الكلمة التى ألقاها بوش فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى أعقاب اللقاء كان هناك تركيز مفرط على قضيتى مكافحة الإرهاب، والسلام فى الشرق الأوسط. أشاد الرئيس بوش أولا بدعم الرئيس مبارك له فى الحرب الكونية ضد الإرهاب، وفى جهود استقرار العراق. وبعد أن حيا التعاون التجارى المصرى الإسرائيلى ذكر عبارات غائمة عن الإصلاح والديمقراطية فى مصر، حيث قال بالنص: «تحدثت مع الرئيس مبارك عن مستقبل الشرق الأوسط... المنطقة ومصر. وكما أن مصر أرست قواعد الطريق إلى السلام فى الشرق الأوسط، فإنها سترسى النموذج فى المنطقة من أجل الديمقراطية من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والمشاركة السياسية».

واستطرد قائلا: «إننى متفائل بالجدل الدائر حاليا فى مصر حول الإصلاح، متضمنا ما جرى من مناقشات رائعة فى مكتبة الإسكندرية فى شهر مارس، ويستطيع الرئيس مبارك أن يثق فى صداقتى، والشراكة مع الولايات المتحدة وهو يمضى قدما لتحقيق آمال شعبه». وفى كلمات العزاء التى سجلها الرئيس الأمريكى فى السفارة المصرية فى واشنطن فى يوليو ٢٠٠٥م، فى أعقاب الحادث الإرهابى الذى وقع فى شرم الشيخ أكد بوش على «تصميمه مواصلة الوقوف إلى جوار حكومة مصر، وشعب مصر، فى رفض هذا النوع من العنف

والإرهاب». وأضاف إلى أنه نقل «تصميم بلاده للرئيس مبارك للوقوف بجوار الشعب المصرى».

مما سبق يتضح أن المصالح الأمريكية فى مصر واضحة، يلخصها تقرير مهم صدر فى منتصف مايو ٢٠٠٥م أعده «جيرمى شارپ ـ Jeremy Sharp» ـ بقسم العلاقات الخارجية والدفاع والتجارة المعنى بتقديم خدمة بحثية لأعضاء الكونجرس ـ حول العلاقات المصرية الأمريكية ذكر أن مصالح الولايات المتحدة فى مصر تنحصر فى أربعة مجالات أساسية:

أولا: الإفادة من موقع مصر القيادى فى المنطقة العربية. فى السابق قادت مصر التوجه العربى شطر الاتحاد السوفييتى طلبا للسلاح، وفى الوقت الراهن استطاعت التأثير على الدول العربية للتعاون فى الحرب ضد الإرهاب.

ثانيا: تدعيم الصوت المصرى «المعتدل» فى جامعة الدول العربية، ويمكن لمصر إقناع الدول العربية الأقل اعتدالا بأهمية تغيير نهجها، واللجوء إلى المواءمة مع المتغيرات. واستطاع الرئيس حسنى مبارك أن يحمل مقترحات السلام ما بين سوريا ولبنان والولايات المتحدة وإسرائيل والأردن والفلسطينيين. وفى ذلك هو يتشاور مع قادة ليبيا والسودان والعراق.

ثالثا: الحفاظ على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

رابعا: التعاون فى الدفاع عن الأصدقاء الإقليميين. وهو ما ظهر جليّا فى المشاركة المصرية الفعّالة فى حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠م، والتعاون العسكرى مع القوات الأمريكية التى قامت بغزو العراق عام ٢٠٠٣م. التعاون بين القوات العسكرية فى البلدين فى إجراء مناورات، أشهرها النجم الساطع.

ورغم أن التقرير وضع «الإصلاحات السياسية» ضمن ما أطلق عليه «قضايا فى العلاقات المصرية الأمريكية» إلا أن من أعده اكتفى بتوجيه النظر إلى ما سماهم «الإصلاحيين الشباب» الراغبين فى «تغيير سريع بعيد المدى» ـ على حد تعبيره ـ الذين يواجهون «الحرس القديم» الذى ينتمى إلى المدرسة التقليدية التى تفضل التغيير المتأنى.

الموقف من الديمقراطية

الخطوات الإصلاحية التى اتخذها النظام المصرى عام ٢٠٠٥م، رغم عدم سعادة المعارضة بها، وجدت أشد الترحيب من الإدارة الأمريكية. وهو ما يوضح إلى حد بعيد أن سقف التطلعات الأمريكية بشأن الديمقراطية المصرية «منخفض»، وليس بالارتفاع الذى ظنه كثير من المعارضين فى البداية.

فى تصريحات صحفية أدلى بها فى مايو ٢٠٠٥م قال الرئيس بوش: «إن الرئيس مبارك اتخذ خطوة شجاعة جدّا حيث اتجه خطوات لتحقيق مزيد من الانفتاح فى الانتخابات. هذه خطوة مهمة جدّا..... وعندما ننظر إلى بلادنا نتبين أن العبودية استمرت لمدة مائة عام بعد نشأة الولايات المتحدة». واعتبرت الإدارة الأمريكية فى بيان لها ـ فى أعقاب انتخابات الرئاسة ـ أن ما جرى خطوة مهمة على طريق التحول الديمقراطى، رغم ما بدا من غياب التنافس فيها. فقد وصف تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الخارجية الأمريكية فى ٨ مارس ٢٠٠٦م الانتخابات الرئاسية بأنها «سجلت للمرة الأولى فرصة انتخاب رئيس فى عملية تعددية. قدمت أحزاب كثيرة مرشحين لخوض الانتخابات، ورغم أن مدة الحملة الانتخابية كانت قصيرة، إلا أنها شهدت جدلا عاما ظاهرا لم يتعرض لأى مصادرة، رافق ذلك مستوى عال من الوعى السياسى، و بروز التغطية الإعلامية للمعارضة». لم يكن يعنى الإدارة الأمريكية ـ طيلة فترة الاحتجاج السياسى على مستوى الشارع ـ سوى ضمان حق التظاهر السلمى، وعدم التعرض للمتظاهرين بإجراءات أمنية عنيفة مثلما حدث يومى ٢٥ مايو و٣٠ يوليو ٢٠٠٥م. ورغم انتقاد تقرير الخارجية الأمريكية لبعض مظاهر العنف فى الانتخابات البرلمانية، وعمليات شراء الأصوات، وبعض حالات التزوير إلا أن الموقف الأمريكى ـ بشكل عام ـ لم يسجل نقدا عنيفا فى هذا الخصوص. وأكثر من هذا سجل «ترحيبا بوجود معارضة قوية قوامها ٨٨ نائبا من الإخوان المسلمين، وبعض النواب القليلين من المعارضة السياسية».

الموقف الأمريكى واضح. القضية لا تتصل بتحول ديمقراطى شامل، لكنها تتعلق ـ فى الأساس ـ بتطوير شروط الممارسة السياسية، على نحو يسمح بما يمكن أن نطلق

عليه «الواجهة الخارجية للديمقراطية»، وهى تشكيل أحزاب، وجود منظمات مجتمع مدنى، انتخابات تعددية حتى إن لم تؤد إلى تغيير حقيقى، حرية صحافة، والعمل على ضمان عدم التعرض للمتظاهرين سلميا، وتمكين القضاة من الإشراف على الانتخابات ضمانا للحيادية، وتدعيم اللا مركزية، ورفع القيود القانونية عن منظمات المجتمع المدنى، وغيرها.

من هنا تأتى غالبية الانتقادات الصادرة عن الإدارة الأمريكية سواء فى التعرض للمتظاهرين سلميا، أو فى قضية د.أيمن نور. فى ٢٥ ديسمبر عام ٢٠٠٥م صدر بيان عن البيت الأبيض أعرب فيه عن انزعاجه الشديد بسبب «صدور حكم قضائى بإدانة السياسى المصرى أيمن نور، الذى خاض الانتخابات الرئاسية، وهو ما يثير تساؤلات حول التزام مصر بالديمقراطية، والحرية، وحكم القانون». وبعد رفض الطلب المقدم من أيمن نور بنقض الحكم، أعاد البيت الأبيض ـ فى بيان له فى ١٨ مارس ٢٠٠٦م ـ التأكيد على ضرورة الإفراج عن أيمن نور، ودعا الحكومة المصرية إلى «تقييد استخدام قوانين الطوارئ، والسماح بالمظاهرات السلمية التى يمارس أصحابها حقهم فى حرية الاجتماع والتعبير». وجاء البيان الصادر عن الخارجية الأمريكية بهذه المناسبة ـ أكثر حدة من البيان الصادر عن البيت الأبيض ـ واصفا ما جرى بأنه «إجهاض للعدالة، وتراجع عن المعايير الدولية».

وبالرغم من هذا فإن من اعتاد مطالعة البيانات الصادرة عن البيت الأبيض أو الخارجية الأمريكية سوف يتأكد من هذه البيانات الاحتجاجية ليست باللهجة التى تمثل مؤشرا على حدوث تحول فى الموقف الأمريكى. وجاءت إشارات الترحيب العديدة من الإدارة الأمريكية بما وصفته بـ«النخبة الإصلاحية» التى تقود العمل الحكومى فى مصر سواء فى سياق استقبال الرئيس بوش لرئيس الوزراء أحمد نظيف فى إبريل ٢٠٠٥م، أو استقباله لنجل الرئيس جمال مبارك فى صيف ٢٠٠٦م لتعطى مؤشرا على وجود «تقبل أمريكى» ـ على الأقل فى الوقت الراهن ـ للسياسات الإصلاحية التى يتخذها النظام. ومن غير المعروف يقينا الموقف من «نشر الديمقراطية» فى ظل الإدارة الأمريكية القادمة، ولاسيما أن خطوط التماس بين الحزبين الجمهورى

والـديمقراطى «متداخلـة» فـى هـذا الملـف تحديـدا، وقـد يجـد المحـافظون مسـاحة حركـة أفضـل فى ظـل إدارة «ديمقـراطيـة» مما يجدونـه الآن فـى ظـل إدارة بـوش الجمهورية.

ويلخص الموقف الأمريكى فيما يتعلق بـالتغيير الـديمقراطى فـى مصـر الشـهادة التـى أدلى بها كـل مـن «ديـفـيد وولـش ـ David Welch» مسـاعد وزيـرة الخارجيـة لشـئون الشرق الأدنى، و«مايكل كولتير ـ Michael Coulter» ـ نائب مساعد وزيرة الخارجية لشـئون العلاقـات السياسـية والعسـكرية أمـام اللجنـة الفرعيـة المختصـة بشـئون الشـرق الأوسـط ووسـط آسـيا التـابعة للـجنـة العـلاقـات الخارجيـة بمجلـس النـواب فـى ١٧ مايو ٢٠٠٦م.

ذكر وولش أن بلاده «تبدى اهتماما بتأجيل الانتخابات المحلية لمدة عـامين، وتمديـد قانون الطوارئ لمدة عامين أيضا، ومحاكمة القضاة الذين كشفوا المظاهر غير القانونية فى الانتخابـات، والعنـف الـذى تواجـه بـه المظـاهرات السـلمية، والقـبض علـى النشـطاء «الديمقراطيين». ورغم وصفه لما جرى فى الانتخابات البرلمانية فى خريف ٢٠٠٥م مـن مظاهر «غير القانونية»، «وأحداث العنف الخطيرة»، إلا أنه «حيا الرئيس حسنى مبارك علـى تعـديل الدسـتور، وإجـراء أول انتخابـات رئاسـية متعـددة فـى سـبتمبر ٢٠٠٥م». وشدد وولش على دور «الإصلاحيين الذين قام رئيس الوزراء أحمد نظيـف بالاسـتعانة بهم فـى دفـع عجلـة الإصـلاح الاقتصـادى والاجتمـاعى». وأضـاف قـائلا: «إن مجلـس الوزراء الجديد يعمل من أجل تطبيق أجندة إصلاح اقتصادى طموحة صُممت من أجل توليد الوظائف وجذب الاستثمار الأجنبى. إننا نأمل أن نرى مصر تحقق التقدم فى مجال الإصلاح السياسى أسوة بالإصـلاح الاقتصـادى الـذى تظهـر فيـه «المكاسـب» «شـديدة الجاذبية ـ Impressive» على حد قوله.

وأشار كل من وولش و كولتير إلى الدور الحيوى الذى تقوم بـه مصـر فـى المسـاعدة على حـل الصـراع العربـى الإسـرائيلى، والمسـاهمة فـى الانسـحاب الإسـرائيلى أحـادى الجانب من غزة فـى صيف ٢٠٠٥م، والحـد بكفـاءة مـن عمليـات تهريـب الأسـلحة إلى غزة. وسجل كـولتير ـ علـى وجـه الخصـوص ـ امتنـان الولايـات المتحـدة للـدعم الـذى قدمتـه مصـر للقـوات الأمريكيـة فـى العـراق وأفغانسـتان، مشـيرا إلى أن دعـم مصـر

للأهداف الأمريكية فى العراق لا يمضى بدون تكلفة ـ على حد تعبيره. واختتم قائلا: «مساعدتنا لمصر تسهم إيجابيا فى تحقيق أهداف الولايات المتحدة فى المنطقة».

وبعد مرور نحو عام على الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى مصر يبدو واضحا أن الموقف الأمريكى تجاه مصر يستند ـ فى الأساس ـ إلى التوافق مع نظام الرئيس حسنى مبارك فى تحقيق الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة العربية، وبالأخص فى العراق وفلسطين، وهو ما يستدعى دفع «التكلفة» ــ حسب تعبير كولتير فى شهادته أمام مجلس النواب ــ فى شكل اللجوء إلى «الإستراتيجيات الناعمة» فى دفع التحول الديمقراطى فى مصر، والدليل على ذلك تغير طبيعة التصريحات التى أدلت بها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس فى زيارتين لمصر كان الفاصل الزمنى بينهما ما يزيد على العام بقليل. فى محاضرة ألقتها رايس بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٥م قالت ما نصه: «إنه على الحكومة المصرية أن تفى بوعدها التى قطعته لمواطنيها، وللعالم بأسره، من خلال منح المواطنين حرية الاختيار. ويجب أن ترقى الانتخابات فى مصر ــ متضمنة الانتخابات البرلمانية ــ إلى المعايير الموضوعية التى تتصف بها كل انتخابات حرة». هذه العبارات القوية خفت حدتها أثناء زيارة رايس للقاهرة فى الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٦م حيث ذكرت ــ فى حديث أجراه معها ثلاثة صحفيين مصريين ـ نشرت نصه صحيفة «المصرى اليوم» يوم ٥ أكتوبر «إن الديمقراطية ليست محصورة على الولايات المتحدة الأمريكية، وليس فرضا على الولايات المتحدة أن تنشرها خارج حدودها. ونحن ندرك أن للديمقراطية أنماطا وأشكالا وصياغات مختلفة فى كل بقعة من بقاع الأرض، والولايات المتحدة تريد أن تدعم هذه الجهود الإصلاحية، وهى تدعم أيضا كل الذين يريدون أن يغيروا بلادهم، وكل هذا يتم فى ظل روح الصداقة والاحترام لتاريخ وثقافة مصر، التى تمتعت بها على مدار عقود وسنوات طويلة». وقالت رايس فى مؤتمر صحفى عقدته مع نظيرها المصرى أحمد أبو الغيط بشأن التغيير السياسى فى مصر: «إن الأمر متروك للشعب المصرى، فهو الذى سيختار من هو رئيس مصر، ولا يجب أن يكون لواشنطن أى وجهة نظر حول هذا

الموضوع». هذه إشارة واضحة على أن واشنطن سوف تراقب التحول السياسى فى مصر فى اتجاه يدعم مصالحها، كل ما يهمها رئيس منتخب فى انتخابات تعددية ـ حسب معايير المنطقة العربية ـ تتوافق أجندته السياسية مع الأهداف الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وهذا يعبر عن الواقعية الأمريكية ـ فى أوضح صورها ـ ويفتح الباب أمام الحسم الداخلى على أرضية النظام الحالى، وليس خارجه.

❁ ❁ ❁

obeikan.com